

CD/PV.112
5 March 1981
ARABIC

لجنة نزع السلاح

محضر نهائي للجلسة الثانية عشرة بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف ،
يوم الخميس ، ٥ آذار / مارس ١٩٨١ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد ج . هردر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ف • ل • اسراييليان
السيد ب • ب • بروكوفيف
السيد ل • س • موشكوف
السيد س • ن • ريوخين
السيد ف • يوهانس

اثيوبيا

السيد ف • خيمينيس دافيللا
الآنسة ن • فريري بيناباد

الأرجنتين

السيد ر • ستيل

استراليا

السيد ت • فندلي

المانيا (جمهورية - الاتحادية)

السيد غ • بفايفر

السيد ن • كلينغر

السيد ه • مولر

السيد و • رور

السيد أ • سوبرابتو

السيد هاريو متارام

السيد ف • قاسم

السيد كارينزو

اندونيسيا

السيد م • دابيري

السيد ف • ك • دي مونتيزيمولو

السيد ب • كابران

السيد أ • دي جيوفاني

السيد ت • أطف

ايران

ايطاليا

باكستان

السيد س • أ • دي سوزا اي سيلفا

السيد س • دي كيروز دوارته

البرازيل

السيد أ • أونكيلينكس

السيد ج • م • نوار فاليس

بلجيكا

السيد ب • فوتوف

السيد ر • ديانوف

السيد ك • براموف

بلغاريا

يوسا وهلانغ

يوثان هتون

بورما

السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ي • سيا ووفيتش	
السيد ت • ستروبوا س	
السيد ك • توما سزوسكي	
السيد ف • فالديفيسو	<u>بحرو</u>
السيد أ • ثورنبري	
السيد م • روجيك	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ب • لوكيش	
السيد أ • زابوتوكي	
السيد م • جاب الله	<u>الجزائر</u>
السيد أ • بن يامينا	
السيد غ • هردير	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • تيليكي	
السيد م • كاولفوس	
السيد ب • بونتيش	
السيد ت • ميليسكانو	<u>رومانيا</u>
السيد لونغو • ب • نداغا	<u>زائير</u>
السيد ه • م • غ • س • باليهكارا	<u>سرى لانكا</u>
السيد ك • ليدفارد	<u>السويد</u>
السيد س • سترومبيك	
السيد ي • لوندين	
السيد ب • ايكولم	
السيد يوبي وان	<u>الصين</u>
السيد يومينغجيا	
السيد سا بلوانغ	
السيد ف • دي لاغورس	<u>فرنسا</u>
السيد م • كوتور	
السيد أ • ر • تايلاردات	<u>فنزويلا</u>
السيد أ • أ • أغويلار	
السيد ج • سكينر	<u>كندا</u>
السيد س • فاشون	
السيدة ف • بورودوسكي ياكيفتش	<u>كوبا</u>

السيد س • شيتيمي	<u>كينيا</u>
السيد ج • مونيرو	
السيد ابراهيم على حسن	<u>مصر</u>
السيد محمد نبيل فهمي	
السيد محمد الشرايبي	<u>المغرب</u>
السيد أ • غارثيا روبليس	<u>المكسيك</u>
السيد أ • كاثريس	
السيد د • م • سامرهيس	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد ج • أ • لينك	
السيد س • ه • لخاشيد	<u>منغوليا</u>
السيد س • أو • بولد	
السيد ل • بابتارت	
السيد أو • ادينيحي	<u>نيجيريا</u>
السيد و • أو اكينسانيا	
السيد ت • أغويي - ابرونزي	
السيد ش • ساران	<u>الهند</u>
السيد أي • كوميفش	<u>منغاريا</u>
السيد ت • غيورفي	
السيد أ • لاكاتوش	
السيد ر • ه • فاين	<u>هولندا</u>
السيد ه • فاغنامكرز	
السيد ت • فلورى	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد ل • فلشر	
السيد ف • دى سيمون	
السيدة ك • كريتبرغر	
السيد ج • أ • ميسكل	
السيد ه • ويلسن	
السيد ي • أوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد م • تاكاهاشي	
السيد ر • أيشي	
السيد ك • شيمادا	
السيد م • فرونتش	<u>يوغوسلافيا</u>
السيد ب • برانكوفيتش	

السيد ر • جايبال
السيد ف • بيرازاتيغي
السيد دي لا اغليسيا

أمين اللجنة والممثل الشخصي للأمين العام
نائب امين اللجنة
ممثلو الدول غير الأعضاء
أسبانيا

السيد سويكا (بولندا) (ترجمة عن الانكليزية) الرفيق الرئيس، ان لجنة نزع السلاح تدخل الآن مرحلة حاسمة من عملها في الدورة الربيعية • واني اذ أتمنى لكم كل نجاح في مرحلة التحول الهامة هذه أود أن أعرب، بهذه المناسبة، عن اقتناعي بأنا، بفضل براعتكم السياسية وخبرتكم الدبلوماسية، نملك كل ما يدعونا الى توقع المزيد من النجاح في عملنا، مستفيدين من النتائج المحرزة في شباط / فبراير تحت رئاسة السفير دي لاغورس الذي يسعدني أن أقدم له التهانى مرة أخرى •

ويود وفدى أن يكرس كلمته لهذا اليوم للبرنامج الشامل لنزع السلاح، أى للموضوع الذى سيطرح للمناقشة من اليوم وحتى ١٣ آذار / مارس طبقاً لبرنامج عملنا •

اننى وقد تتبعته بانتباه المناقشات الشائقة التي دارت في الجلسات العامة حتى الآن، خلصت الى أن هذه المناقشات ينبغي لها أن تكون قائمة على أرضية أكثر اتساعاً • بدالى الأمر هكذا لأن من العسير على لجنة نزع السلاح، بوصفها محفلاً لمفاوضات محددة، الاستغناء عن بعض الاعتبارات ذات الطبيعة النظرية بل وحتى الفلسفية • ومن المفهوم، في هذا السياق، أنه لا يمكن فصل نهجنا ازاء أهداف نزع السلاح المحددة عن حالة وعينا، عن مجموعة ما من المعتقدات الفلسفية التي يعتنقها كل منا، والتي تتباين تبايناً واضحاً، بل جوهرياً في بعض الاحيان ولا تشمل هذه المجموعة فقط على وجهات نظر تتباين تباين العالم الممثل هنا بمختلف الوفود، ولكنها تشمل ايضا الخلفية التاريخية المختلفة لكل من الأمم الممثلة في هذه القاعة • الا أن ما ينبغي التشديد عليه هو أن مهمتنا هنا في الظروف السائدة هي معرفة ما هو مشترك في نهج الوفود المختلفة الجالسة حول هذه المائدة • وبلاستناد الى هذه المعرفة، تكون مهمتنا التالية أن نحاول ماوسعنا ذلك التوصل الى حلول مشتركة يمكن أن تكون مقبولة منا جميعاً • لقد وردت هذه الخاطرة الى ذهني بعد أن استمعت الى الجدول الذى دار في الشهر العاظم بين ممثلي الهند والمملكة المتحدة الموقرين • كما عزز منها بعد ذلك الأفكار التي وردت في الكلمة الهامة التي ألقاها سعادة السفير غارثيا روليس، سفير المكسيك، أول أمس •

وينبغي لنا أن ندرك أن ذلك الجدول لم يكن ليخص هذين الوفدين فحسب • لقد كان، في الحقيقة، تبادل وجهات نظر بشأن مفهوميين متباينين لا يمثلهما الوفدان المذكوران وحدهما • وهذا هو ما حدا بي الى أن أدلي أنا أيضاً بدلوى فيه •

ينبغي لنا حقاً، استخدام الجلسات العامة، ضمن أشياء أخرى، في أن نشرح لبعضنا شرحاً مستفيضاً المقدمات العامة لنهجنا ازاء تفاصيل عملية التفاوض السائرة في لجنة نزع السلاح •

لقد قدم رئيس وفد المملكة المتحدة سعادة السفير سامرهيس في كلمته التي ألقاها في ٢٦ شباط / فبراير في جدله مع ممثل الهند سعادة السفير فينكاتسواران، تفسيراً لمفهوم "استراتيجية الردع" • يستند الى سياسة بلاده، حسبما أفهم • وقد عمد الى تدعيم الاعتبارات العامة والنظرية بمثال عملي لكي يضيف عليها المزيد من التوكيد • وأستاذن في أن أقتبس: " انني اذا رأيت احتمال تعرض بيتي للاقتحام، فسوف أقوم بتركيب جهاز انذار ضد السرقة، وأقتني كلب حراسة ثم أضع اشعاراً على بوابة البيت ينبىء بذلك • انني لا أرغب في الاضرار بمن تسول له نفسه اقتحام البيت، بل أمل بدلا من ذلك أن تحمله استعداداتي على إعادة النظر وبتركني في سلام • وبمعنى آخر فاني أحاول أن أردعه " •

ان لاستراتيجية الردع تاريخها الطويل • ورغبة مني في تجنب الاقنابات الطويلة، أود أن أستعيد جملتين فقط من تقرير الأمين العام الذي يحتوى على الدراسة الشاملة بشأن الأسلحة النووية (الوثيقة A/35/392) • " ففي العصر النووي اكتسب مضمون الردع أبعادا جديدة تماما " وأيضا " ان حجر الزاوية نفسه لما يسقط في العصر النووي بوصفه تدبيرا دفاعيا انما هو قدرة هجومية ، في حين أن القدرات الدفاعية بالمعنى الحقيقي للكلمة ، تعتبر محدودة للغاية " (الفقرتان ٢٨٥ و ٢٨٧ من التقرير ، على التوالي) •

وفي هذا السياق يحمل المثال الذي قدمه سعادة السفير سامرهيس الى الذهن أسئلة عديدة • ولكني لن أسأل الآن الا سؤالا منها : ألم يسبب هذا النوع من استراتيجية الردع تزايد النفقات العسكرية الى خمسة أمثال ما كانت عليه اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية ؟ وأيضا ، هل يزيد أمن الشخص الى خمسة أمثاله اذا كان يملك خمسة كلاب بدلا من كلب واحد ؟

ان الحلول التي اقترحها سعادة السفير سامرهيس ، الى جانب كونها معروفة جيدا من الماضي ، قد خلقت ، في الواقع ، الموقف الذي كان يساور ذهن الرئيس ليونيد بريجنيف عندما تكلم في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي : " ان ما أصبح حقيقة هو نوع من الحلقة المفرغة : فأفعال تصدر عن طرف تثير ردود أفعال لدى الطرف الآخر •• "

والسؤال الثاني الذي أود أن أطرحه هو التالي : أليست هذه الحلقة المفرغة هي التي أدت الى السعي الى تحقيق توازن القوى على أساس توازن الخوف ؟ ويتساءل الرئيس بريجنيف " كيف يتسنى كسر هذه الحلقة ؟ " • وبعد أن أقترح تدابير عديدة محددة انعكست ، بالمناسبة ، في كلمة ألقاها مؤخرا سعادة السفير اسراييليان ممثل الاتحاد السوفياتي ، يقول الرئيس ليونيد بريجنيف : " ان ما لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق هذه الغاية هو ، على أية حال ، اتباع نهج بعيد النظر ، وحسن النية السياسية ، وأيضا الشجاعة السياسية " • ويعني هذا من الناحية العملية أن السعي لتحقيق توازن الأمن يتعين أن يكون عن طريق تعادل القوى الذي لا يقوم على أساس توازن الخوف وانما على أساس توازن العقل والشجاعة فقط • وعلى هذه المقدمة الفلسفية تقوم مقترحات نزع السلاح العديدة التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي وبولندا والبلدان الاشتراكية الأخرى خلال السنوات التي تلت الحرب • وعند هذه النقطة من مفترق الطرق أود أن أطرح سؤالا آخر : بدلا من الاستمرار بدافع الخوف في وضع " أجهزة انذار السرقة " وفي البحث " عن كلاب للحراسة " ، أليس من الأفضل لنا أن ننظر في المقترحات ونحاول التوصل الى اتفاق بشأن تخفيض عدد تدابير الردع هذه ، نظرا لأنها الآن تكفي وزيادة في الوقت الحالي لانسف البيت المحروس وحده مرات عديدة ولكن أيضا لانسف بيتنا المشترك الذي هو كوكبنا ؟ كيف يتسنى لتكديس منظومة أجهزة الانذار ضد السرقة تكديسا دائما - وأنا أستخدم هذا التعبير التصويري مع افتقاره الى الدقة - أن يتفق مع الاصرار على رفض اليد الممدودة ممن سمي مسبقا ، " متطفلا ممكنا " ؟ وماذا لو أن هذا الشخص الذي جاء بيد ممدودة لم يكن " متطفلا ممكنا " ؟ اننا ، بعد أن مددنا أيدينا كل هذه المرات العديدة ، أي بعد أن قدمنا كل هذه المبادرات الكثيرة لنزع السلاح ، لانرجو ، أخيرا ، بل نطلب ، محادثات - لا بدافع الخوف - بل بدافع الشجاعة والثقة ، وباقتناع راسخ أنه لا بد أن يأتي الوقت الذي ينظر فيه الى هذه المبادرات لا على أنها لم تينع بعد للمفاوضات ولا على أنها محض دعايات بل على أنها عروض جدية بأمل تحقيق أمن شامل لجميع الأوطان •

ان مثل هذا البرنامج ينبغي أن يعد ويقدم الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح المقرر عقدها في العام القادم • وينبغي أن ينص على خطوات محددة لمكافحة فلسفة الخوف والارتياح بين الأمم • كما ينبغي ، في الوقت نفسه ، أن يشجع الشجاعة على التوفيق والرغبة في التفهم ، وأن يظهر المزايا الواضحة التي تتأتى من تخفيض مستوى التسلح بالتدرج ، وبعبارة أخرى ، أن يخلق ما لاغنى عنه من بنية أساسية سيكولوجية لعملية نزع السلاح. ، ويعزز البحث عن حلول مشتركة ، وأن يقف كذلك في وجه عملية حجز الأمم في معازل تزداد عمقا وحولها جيوش من " كلاب الحراسة " تزداد عددا باستمرار •

اسمحوا لي الآن ، بأن أنتقل الى بعض الملاحظات المحددة بشأن الموضوع عن طريق طرح هذه الأسئلة : كيف نتصور البرنامج الشامل لنزع السلاح ؟ ما الذي يجب أن تكون عليه هذه الوثيقة وما الذي ببساطة لا يمكن أن تكونه ؟ نحن نوافق من حيث المبدأ على وجهات نظر كثيرة عبر عنها باستجاب أثناء المناقشات التي دارت في الفريق العامل في العام الماضي وخلال الجلسات الأولى لهذا الفريق اللتين عقدتا حتى الآن خلال هذه الدورة ، تقول ان البرنامج الشامل لنزع السلاح ، بتوفيره الاطار اللازم لمفاوضات موضوعية في ميدان نزع السلاح ، ينبغي أن يكون " ••• مجموعة دقيقة الحيك من تدابير مترابطة في ميدان نزع السلاح ، من شأنها أن تقود المجتمع الدولي نحو هدف نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ••• " • كما أننا نوافق على أن هذه التدابير ينبغي أن تطرح اطارا متفقا عليه للعمل الدولي المتصل في ميدان نزع السلاح ، أي ، من خلال مفاوضات على الأضعدة المتعددة الأطراف والثنائية والاقليمية بشأن تدابير محددة لنزع السلاح • وبعبارة أخرى ، فاننا نتصور البرنامج الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تقره على أنه اعلان متعدد الأطراف للنوايا السياسية للدول • وعلينا أن نضيف ، في الوقت نفسه أنه ينبغي أن يكون اعلانا خاصا • اعلان خاص بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون وثيقة عامة بل وثيقة محددة تلزم الدول باتخاذ المزيد من الاجراءات المحددة كما بين أعلاه •

ونحن نشاطر ، فضلا عن ذلك ، وجهة النظر التي أعرب عنها في العام الماضي من أن البرنامج المذكور ينبغي أن يشتمل على الفصول الأساسية التالية : مقدمة أو ديباجة ، فصول بشأن الأهداف ، والمبادئ ، والأولويات ، وتدابير ومراحل أو أطوار تنفيذ ، بالاضافة الى فصل يصف الآلية الاجرائية •

وليس بودي أن أتناول بالتفصيل جميع الفصول التي عددتها الآن وسيكون وفد بولندا مستعدا لعرض وجهات نظره بالتفصيل خلال الجلسات القادمة التي سيعقد ها الفريق العامل المخصص لوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح • غير أنه لا بد لي من التشديد هنا على أنه لا يتعين فقط على هذا البرنامج أن يشير الى الآثار السياسية والعسكرية المترتبة على سباق التسلح ، ولكن أيضا يبين بوضوح الآثار الاقتصادية المترتبة عليه ولا يسعنا ألا نذكر أو نبين للجنة ، أن مئسات المليارات من الدولارات التي تنفق سنويا بصورة مجزية على صنع أو تحسين الأسلحة تقف على طرف النقيض من فقر الغالبية الساحقة من سكان العالم • وليس بوسعني ان أشدد بما فيه الكفاية على الصلة المباشرة التي توجد بين التنمية ونزع السلاح • بوسعي فقط أن أستعيد ماورد في الاعلان الذي تضمنته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح من أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح هي من الأذى بحيث يتعارض استمرارها تعارضا واضحا مع اعمال النظام الاقتصادي الدولي الجديد •

والنقطة الأخرى التي أود اثارتها بصدد البرنامج الشامل لنزع السلاح تتعلق على وجه التحديد بما أسميته في كلمتي السابقة في جلسة عامة بالنية الأساسية السيكولوجية لنزع السلاح .
 ففي الحقيقة ، لن يكون البرنامج الشامل لنزع السلاح الذي نريد وضعه شاملا حقا ان لم يتضمن ارساء بنية أساسية للسلم . ان صيانة السلم والأمن في العالم اليوم لا تعني فقط في آخر المطاف هدنة جزئية بين أمم متفرقة ، ولكنها تعني قبل كل شيء * آخر طريقا دائما للعيش لبني البشر جميعا . ان ماتمس الحاجة اليه لصنع هذا الطريق للعيش هو ، ضمن أشياء أخرى ، جهد طويل المدى للمساعدة على أن نغرس في عقول البشر وعيا قويا بالحاجة القصوى الى أساس متين من السلم كما تعني أيضا أنه اذا كان للسلم والأمن الدولي أن يستمر ، فانهما يجب أن يبنيا في وقت واحد في ممارسة العلاقات الدولية وفي عقل كل انسان ، ذلك أن أول خط حقيقي من خطوط الدفاع ضد الحرب هو ، في الواقع ، الانسان نفسه وقد قام وفد بولندا ، واضعا ذلك نصب عينيه ، خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٨ ، بتقديم مشروع قرار اعتمدته الدورة المذكورة فيما بعد بوصفه الاعلان الخاص باعداد المجتمعات للعيش في سلم . واني على ثقة من أن مبادئ هذا الاعلان وتوصياته توفر توجيهها سليما بالغ الأهمية لمدى وولاتنا بشأن محتويات البرنامج الشامل لنزع السلاح . وان الهدف النهائي للبرنامج المذكور وللإعلان هو في الواقع واحد : خلق ظروف من التفاهم المتبادل بين أمم العالم بحيث لا يكون على الأجيال المقبلة أن تتغلب عن تراث الجهل والتميز والعداء الذي ما يزال موجودا في المجتمع الدولي . وبعبارة أخرى يتعين على البرنامج الشامل لنزع السلاح ، ليتاح له أن يطبق بصورة فعالة ، أن يتضمن ويعزز الاشتراك في عملية نزع السلاح بكاملها ، مهما كانت طويلة وشائكة ، لامن جانب الحكومات وحدها بل أمم العالم أيضا .
 وغني عن القول ان الكثيرين ممن تكلموا قبلي قد أكدوا بالفعل هذه النقطة للجنة . يكفي أن أشير فقط الى ورقة عمل CD/155 قدمتها مؤخرا وفد ايطاليا أو الى كلمة سعادة السفير غارثيا روليس التي أشير إليها أنفا .

لذا ، يتعهد وفد بولندا بتقديم تأييده الكامل واتباع نهج من فيما يتعلق بالتفاوض بشأن اطار البرنامج الشامل لنزع السلاح . وبعبارة أكثر تحديدا ، فاننا نؤيد البرنامج الذي يصمم عملية لنزع السلاح من الآن وحتى التوصل الى حالة نزع السلاح العام الكامل . وبذلك ينبغي أن يضم جميع تدابير نزع السلاح وغيرها من التدابير الأخرى التي تتصل بأي شكل كان بعملية نزع السلاح . وروغبة منا الآن في تلافي مجرد سرد هذه التدابير ، أود فقط أن أؤكد مرة ثانية أننا سنتبع المرونة في قيامنا بمناقشة ايجابية يكون دليلنا فيها الوثائق التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي : الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، وتوصيات هيئة نزع السلاح ، وعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح ، وكما ذكرت أعلاه ، الاعلان الخاص باعداد المجتمعات للعيش في سلم .

الرئيس : (ترجمة عن الانكليزية) أشكر سعادة السفير سويكا ممثل بولندا لبيانه وكذلك لتينثته لي بمناسبة تولي الرئاسة .

السيد ادينيبي (نيجيريا) (ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أتناول

اليوم البند ٢ من جدول أعمال اللجنة لعام ١٩٨١ ، الا وهو " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " . ولكن اسمحوا لي قبل الدخول في جوهر الموضوع أن أقدم لكم تيمناخي الخالصة لتوليكم منصب رئيس هذه اللجنة . ان خبرتكم الواسعة في الدبلوماسية وخاصة في الدبلوماسية

المتعددة الأطراف ومعرفتكم بقضايا نزع السلاح ستسهما في كثيرا في احراز تقدم في عملنا • وسيتعاون وفد معكم تعاونا وثيقا •

من المؤكد أن ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لوقف سباق التسلح النووي هي أهم موضوع ينبغي أن ينصب عليه اهتمام لجنة نزع السلاح • وهناك توافق عالمي في الآراء على لاعقلانية كل من المنطق الأساسي المستخدم لتبرير تكدس الأسلحة النووية والحجم الخالص لتلك الأسلحة في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وخاصة أكثر الدول الحائزة للأسلحة النووية تقدما • ويقال ان الأساس المنطقي لسباق التسلح النووي ينبع من عدم أمن الدول الحائزة للأسلحة النووية • ومع ذلك فإن الحاجة الى صيانة الأمن الوطني لا تقتصر فحسب على الدول الحائزة للأسلحة النووية • فضلا عن ذلك فإن الأسلحة النووية بوصفها حماية لذلك الأمن تمثل نهاية طيف يتجاوز كثيرا ضرورة الحماية الوطنية • وبالنظر الى القوة المدمرة للأسلحة النووية واستحالة حصر آثار استخدام الأسلحة النووية على منطقة محددة ، فإنه من الواضح أن الركون الى الأسلحة النووية كوسيلة للدفاع الوطني يعرض للخطر بالفعل بقاء البلدان الأخرى ذاته - من الأصدقاء والأعداء على السواء • وعلى كل فممن الواضح أن استمرار عدم الأمن حتى لأكثر دولتين تقدما من بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، رغم مرور فترة تزيد على ٣٠ عاما طورتا فيها من ترساناتها النووية ، هو دلالة على أنه مجرد تكديس هذه الأسلحة لا يكفل ذلك الأمن بل ولن يكفله •

ان حل مشكلة ضمان الأمن ، وفقا للدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها ، لا يمكن العثور عليه في زيادة عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية • وهذا هو السبب في أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتقف في طليعة الداعين الى حظر الانتشار الأفقي للأسلحة النووية • لذلك فليس مفهوما أن تتحول نفس هذه الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تعظ الدول الأخرى بأن الانتشار الأفقي للأسلحة النووية لا يمكن الا أن يعرض الأمن الوطني والعالمي لخطر جسيم ، فتدافع عن حيازتها للأسلحة النووية بحجة الحفاظ على الأمن الوطني •

وإذا كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية مازالت تؤمن بأنها جزء من العالم ، اذن فإن حيازتها للأسلحة النووية ليست أقل خطرا على الأمن العالمي من حيازة دول أخرى لهذه الأسلحة • بل ان الاحتفاظ بالأسلحة النووية من جانب الدول التي تحتازها حاليا يشكل واحدا من أكبر الأضرار التي يمكن أن تصيب الأمن العالمي لأنه يشجع الآخرين على الايمان بفاعلية الأسلحة النووية • وسيتعين اما السعي الى تحقيق الأمن لجميع الدول بوسائل أخرى غير حيازة الأسلحة النووية واما منح جميع البلدان الحق في تقرير الوسائل لحماية أمنها ، بما في ذلك حيازة الأسلحة النووية •

ان الأثر الرادع لحيازة الأسلحة النووية في منع نشوب حرب عالمية قد استخدم كمبرر للاحتفاظ بهذه الأسلحة • وكما ذكرت في بياني في الجلسة ١٠٣ المنعقدة يوم الجمعة ، ١٠ فبراير/شباط ١٩٨١ ، فإن العالم لن يعرف ، الى أن تتم ازالة الترسانات النووية الحالية نتيجة لاتفاقات نزع السلاح ، أن الأسلحة النووية قد عملت في الواقع كرادع • وفيما يتحلق بالاستمرار في تحديد مستويات منظومات الأسلحة النووية ، فإن العالم لا يمكنه الا أن يعجب من منطق هؤلاء الذين يؤمنون برفع مستوى الردع باستمرار • اذ ان حجم القدرة التدميرية الاضافية التي تتطلبها الدول الحائزة للأسلحة النووية قبل أن ترى أنها كدست قوة نيران كافية لخدمة الغرض المعلن سيكون موضع حذر دائما • ومن الطبيعي أن يقوم الردع على ادراك كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية لقدرة الجانب الآخر • ويعتمد الردع على تقييم تحقيق التعادل أو التوازن الصالح لمختلف التفسيرات حسب النتيجة التي يرغب المرء في الوصول اليها •

إذا كانت اتفاقية سولت - ٢ التي تم التوصل اليها بعد تفاوض دقيق قد أصبحت موضع خلاف في احدى الدولتين المتفاوضتين حول ما اذا كانت تضمن أو لا تضمن التعادل أو التوازن ، فانه من الواضح أن أمن العالم أصبح يعتمد على التفسيرات الذاتية لأولئك الذين لا يشعرون بالضرورة بالامبالاة ازاء زيادة خطى سباق التسلح . ولا يمكن أن تكون النتيجة الا زيادة عدم الأمن ، اذ ان المزيد من التأكيد أو حتى التحديث من جانب سيؤدي حتما الى رد فعل من الجانب الآخر . والواقع أن الأمن القائم على رفع مستويات الأسلحة النووية سيظل دائما مزعزعا وخطيرا لكل من الدول الحائزة للأسلحة النووية وللعالَم ككل .

لقد تحدثت من قبل عن لاعقلانية الحجم الخالص للترسانات النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية وخاصة الدولتين العظميين . ان هاتين الدولتين لديهما ما يكفي لتدمير العالم كله عدة مرات وليس فقط أراضي خصومها . ومع ذلك لا تلوح في الأفق نهاية لتكديس هذه الأسلحة واجراء المزيد من التحسينات عليها . فهل يمكن تبرير هذه العملية بحجة الردع ؟ ان وفدى يؤمن ، مع الخبراء الذين أجروا أحدث دراسة شاملة بشأن الأسلحة النووية ، بأن مفهوم صيانة السلم والاستقرار والتوازن في العالم من خلال عملية الردع ربما كان أخطر مغالطة جماعية موجودة .

ان استمرار سباق التسلح النووي ، الذي ترددت أصداؤه هذا الأسبوع ، يشكل تهديدا شديدا للخطورة على الأمن العالمي ، في وقت ينبغي فيه علينا جميعا أن نوجه عقولنا الى خطوات ايجابية نحو نزع السلاح . ان فرض حظر على تجارب الأسلحة النووية كخطوة أولى لوقف التحسين النووي للأسلحة النووية مازال وهما ، بالرغم من الرأي العالمي الذي صيغ في الفقرة ٥١ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح وفي عدة قرارات للجمعية العامة . والمطلوب ليس وقفا اختياريا مؤقتا للتجارب النووية كما توخت المفاوضات الثلاثية ، بل نطالب بالأحرى بمعااهدة حظر شامل للتجارب النووية يمكن التحقق منه بالفعل يتم التفاوض بشأنها في لجنة نزع السلاح . وكلنا ندرك أن تحقيق هذا الهدف يتوقف فقط على الارادة السياسية لدولتين حائزتين للأسلحة النووية .

والى جانب عقد معاهدة حظر شامل للتجارب ، فان وفدى يؤمن بأن التدابير التالية يمكن اعتبارها بمثابة بداية في سلسلة تدابير نزع السلاح النووي :

١' الاتفاق على تجميد الترسانات النووية عند المستوى الحالي ؛

٢' فرض حظر على انتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية ؛

٣' الاتفاق على وضع المخزون القائم من المواد الانشطارية تحت ضمانات دولية .

ان الوقت الآن " سانح تماما " للتفاوض بشأن نزع السلاح النووي في فريق عامل مخصص تابع للجنة نزع السلاح . وتوفر الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية اطارا للمفاوضات . وهناك وثائق وفيرة متاحة أمام فريق عامل كي يشرع في مفاوضات موضوعية . ولقد اقترحت مجموعة ال ٢١ في المبادرات الواردة في الوثيقة CD/36 والوثيقة CD/116 الصادرتين في عام ١٩٨٠ التدابير الملموسة التالية التي يمكن للفريق تناولها :

١ - وضع تفاصيل مراحل نزع السلاح النووي المنصوص عليها في الفقرة ٥٠ من الوثيقة

الختامية ؛

٢ - القضايا التي ينطوى عليها حظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ومنع نشوب حرب نووية ؛

٣ - القضايا التي ينطوى عليها الغاء الاعتماد على مذاهب الردع النووي ؛

٤ - تدابير تكفل اضطلاع لجنة نزع السلاح بدورها على نحو فعال ، بوصفها الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح .

وينبغي الإشارة أيضا الى المبادرة الواردة في الوثيقة CD/4 التي عرضت مقترحات ملموسة لبدء المفاوضات .

وهنا ، وكما في حالة الحظر الشامل للتجارب النووية ، فان الافتقار الى الارادة السياسية من جانب دول معينة حائزة للأسلحة النووية هو وحده الذى يشكل عقبة . ان وفدى يهيب بتلك الدول أن تعيد النظر في موقفها وأن تتعاون مع أعضاء اللجنة الآخرين حتى تتمكن اللجنة من تنفيذ واجبها المقدس نحو البشرية .

وسأخصص الجزء الثاني من بياني للبند بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح . ان تاريخ الجهود المبذولة لوضع مثل هذا البرنامج معروف تماما . والجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهي تعلن السبعينات عقدا لنزع السلاح ، في قرارها ٢٦٠٢ ، هاء (د - ٢٤) المؤرخ في ١٦ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٩ ، " . . . التمس من مؤتمر لجنة مفاوضات نزع السلاح أن يتولى ، مع متابعة مفاوضاته المركزية الرامية الى تحقيق أوسع اتفاق ممكن بشأن التدابير التبعية ، وضع برنامج شامل ، في الوقت نفسه ، يتناول جميع نواحي مشكلة وقف سباق التسلح ونزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة فعالة " .

وبالنظر الى أن مؤتمر لجنة مفاوضات نزع السلاح لم يظلم بهذه المسؤولية فقد اغتصم الوفد النيجيري فرصة اجراء الاستعراض النصفى للعقد في عام ١٩٧٥ ليحث على اتخاذ اجراء . ومع ذلك فان المساعي الجادة من أجل اقامة فريق عامل مخصص لم تكمل بالنجاح حتى مارس / اذار ١٩٧٨ . وكاستهام في العمل الموضوعي للفريق العامل ، تقدم وفدى بورقة العمل CCD/555 التي استكملت فيما بعد وقد مت الى هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح .

وقد دعت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح التوافق العالمي في الآراء بشأن الحاجة الى برنامج شامل . فقد طلبت الوثيقة الختامية في فقرتها ١٠٩ ، من لجنة نزع السلاح الاضطلاع باعداد برنامج شامل لنزع السلاح ، يضم جميع التدابير التي يعتقد أنها مستصوبة لضمان تحقيق غاية نزع السلاح العام الكامل ، في ظل مراقبة دولية فعالة في عالم يسوده السلم والأمن والديان ، ويتعزز ويتوطد فيه النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وقد حدد قرار الجمعية العامة ٨٣/٣٤ باء الاطار الزمني لوضع البرنامج . ووفقا لذلك القرار ينبغي على لجنة نزع السلاح الانتباه من وضع البرنامج قبل الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . لذلك من الواضح أن هذا بند بجدول أعمالنا ينبغي الانتباه منه في الاثني عشر شهرا القادمة . وانني لعلى ثقة من أن الفريق العامل المخصص لوضع البرنامج الشامل سوف تكمل جهوده بالنجاح في ظل التوجيه الحكيم لسعادة السفير غارثيا روبليس .

ان البرنامج الشامل لنزع السلاح الذى ستضعه هذه اللجنة كي تعتمد الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية ينبغي أن يوفر اطارا واضحا للمفاوضات الموضوعية في ميدان

نزع السلاح ، على امتداد عدد من السنين ، وينبغي أن يتضمن البرنامج مجموعة منظمة جيدة التوازن من التدابير المترابطة في ميدان نزع السلاح ، تكتمل بنظام أولويات وتنسيق يكفل تحقيق تقدم مستمر يمكن ادراكه نحو نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة . وحيث ان البرنامج سيكون جدول أعمال نهائيا لتفاوض يؤدي الى الهدف النهائي ، فانه ينبغي أن يشكل اطارا متفقا عليه ، وأكد على عبارة " متفق عليه " لاجراء دولي مستمر في ميدان نزع السلاح ، بعيدا عن أهواء العلاقات الثنائية بين الدول . لذلك ينبغي أن يحظى البرنامج الشامل ، من البداية ، بالالتزام الكامل من جانب جميع البلدان ، وينبغي استنباط وسيلة تكفل امتثال الجميع له امتثالا كاملا . وحتى لو لم يتم تصوره على أنه صك ملزم قانونا ، فانه ينبغي مع ذلك عدم الحط من شأنه وجعله وثيقة يجوز للدول أن تنفذها أو لاتنفذها حسبما يروق لها . اني أؤمن بأنه ينبغي عند اعتماد البرنامج ، أن يصدر كل بلد اعلانا رسميا يلتزم فيه بتنفيذ البرنامج .

ان عامل الوقت هو عامل هام في البرنامج الشامل ، وينبغي أن يعكس حقيقة مقلقة هي أنه مالم يكن التقدم في مفاوضات نزع السلاح سريعا ومستمرا فان التطورات في البحوث والتطوير فيما يتعلق بالأسلحة قد تجعل الاتفاقات غير ذات صلة دائما . ان المفهوم الأساسي الذي سيقوم عليه البرنامج هو النهج المتدرج ازاء نزع السلاح . ومع ذلك ينبغي أن يكون من المفهوم بوضوح أنه اذا كان يراد للمفاوضات بشأن التدابير الجزئية لنزع السلاح أن تكون ذات تأثير تراكمي ، فانه يتعين أن ينعكس في لجنة نزع السلاح الالتزام بالتحرك دون ابطاء للتوصل الى اتفاقات لاتجعلها التطورات فني تكنولوجيا للأسلحة عديمة المعنى . والا فسوف يظل الهدف النهائي لنزع السلاح العام الكامل وهما الى الأبد .

لذلك وبالنظر الى أنه كلما طال أمد المفاوضات كلما ازدادت صعوبة تحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل ، لا بد من اظهار الارادة السياسية من البداية ، لانجاز العملية كلها في أقصر وقت ممكن . وأجرؤاذا أقترح ضرورة وضع البرنامج بحيث ينفذ كله في اطار زمني مدته عشرون عاما مقسمة الى خمس مراحل مدة كل منها أربع سنوات . واذا أعدت الدول الحائزة للأسلحة النووية خططا للتحديث تستمر عشرين عاما وتمتد الى بداية القرن الحادي والعشرين ، فان البرنامج الشامل ينبغي أن يكفل استباق حدوث تنافس آخر على التحديث عن طريق نزع السلاح العام الكامل .

وكما قلت من قبل فان الاطار الزمني للبرنامج الشامل لنزع السلاح لمدة عشرين عاما ينبغي تقسيمه الى خمس مراحل تتألف كل منها من أربع سنوات . وفي نهاية كل مرحلة ينبغي اجراء استعراض لتقييم الانجاز وتقرير التدابير التي قد تكون مطلوبة لحفز احراز المزيد من التقدم . وهذا الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات قد يأخذ شكل دورة استثنائية للجمعية العامة تدرس لنزع السلاح ، مما يتيح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تشترك اشتراكا نشطا في هذا الاستعراض وأن تتابع عن كثب التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج .

ومن الطبيعي أن تكون التدابير التي يتعين انجازها في كل مرحلة مزيجا من نزع السلاح النووي والتقليدي ، فضلا عن التدابير ذات الصلة وغيرها من التدابير المتصلة بالسلم والامن الدوليين وبالاسيادات في خلق وتدعيم النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وحيث ان التدابير ستشكل مجموعة شاملة متكاملة منظمة جيدة التوازن ، فمن البديهي أنه لن تتضرر دولة أو مجموعة من الدول نتيجة لتدابير نزع السلاح . ومن الطبيعي أن الدول التي لديها أكبر الترسانات ، النووية

وكذلك التقليدية ، سوف تتحمل مسؤولية خاصة في تسهيل المفاوضات في كل مرحلة ، وخاصة في المراحل الأولية •

وأخيرا ينبغي أن يكرس البرنامج الشامل لنزع السلاح جهده للمتطلبات المؤسسية من أجل تشجيع وتسهيل ومتابعة المفاوضات والاتفاقات المتوخاة فيه •

الرئيس (ترجمة عن الانكليزية): أشكر سعادة السفير ادينجي ممثل نيجيريا ، لبيانه وأشكره أيضا لما وجهه لي من كلمات رقيقة جدا •

السيد شيتيمي (كينيا) (ترجمة عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحولي بادىء بدء بأن أهنتكم على توليكم رئاسة لجنة نزع السلاح • انكم تجلبون الى مهمتكم خبرة واسعة وذات صلة ، ونحن نشعر بالثقة من أن أعمال اللجنة موكولة الى انسان مقدر ، كما نود أن نتقدم بخالص وأحر امتناننا للرئيس الذي انتجت ولايته ، سعادة السفير الفرنسي ف • دى لاغورس ، على ما قام به من عمل ممتاز في توجيه اللجنة خلال النصف الأول المعقد من دورة الربيع الحالية •

لقد واصل المجتمع الدولي طوال ماينوف على ثلاثة عقود البحث عن طرق ووسائل لابطاء سرعة سباق التسليح وازالة الأسلحة النووية نهائيا • وبالرغم من أنه قد تم التوصل الى عدد من الاتفاقات بهدف الحد من الأسلحة النووية وانتشارها ، وتخفيض التوتر العسكى ، وخلق مناخ سياسي يساعد على احراز المزيد من المنجزات الأكثر أهمية في ميدان نزع السلاح النووى ، فقد كانت المفاوضات بشأن مسائل نزع السلاح الحقيقية مثبطة للغاية •

وبينما هذه اللجنة منشغلة بمناقشات عقيمة حول ما اذا كانت بعض البنود جاهزة للتفاوض بشأنها يشهد المجتمع الدولي باستمرار نموا لم يسبق له مثيل في الترسانات النووية وفي وزع منظومات جديدة من الأسلحة النووية تزداد تطورا يوما بعد يوم • كما يشهد بعض الزيادة في عدد الدول التي في حوزتها أسلحة نووية أو التي لديها قدرة على احتياز أسلحة نووية •

ومن ثم يساور وفد بلادي عميق القلق لأنه مالم تكمل جهودنا الرامية الى ابطاء سباق التسليح بالنجاح ، فقد يشهد عقد الثمانينات ، الذى أعلنته الجمعية العامة العقد الثاني لنزع السلاح ، ظهور دول أخرى حائزة للأسلحة النووية • ولن يكون في ذلك ، على الاطلاق ، ما يساعد الجهود التي نبذلها لنزع السلاح ، ولكنه يبد ومحتما ، نظرا لما يسود من خيبة أمل لبطء سرعة المفاوضات بشأن نزع السلاح النووى والعزوف الواضح من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ولا سيما الدولتان النوويتان الأوليان ، عن مواجهة حقيقة أنها لم تعد تحتكر التكنولوجيا النووية •

وتعارض كينيا بشدة الاحتفاظ بالأسلحة النووية وانتشارها الأفقي والرأسي على السواء • وتقوم الصكوك الدولية التي وقعناها وصدقنا عليها في ميدان نزع السلاح شاهدا واضحا على اخلاصنا لعملية نزع السلاح •

ونحن نرحب بمصر في هذا النادى ، فقد كان اعلان منظمة الوحدة الأفريقية ، افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية ، لأول مرة ، في القاهرة و برئاسة مصر • وقد اتخذت مصر التي تقع على مفترق الطرق بين قارتين القرار الشجاع بتقديم قرار في الدورة الاخيرة للجمعية العامة يعلن الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية • وكان طبيعيا أن تصبح مصر ، في هذه الظروف التي تبين بوضوح نيتها ، عضوا في نادى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية •

ويشير فشل المؤتمر الاستعراضي الثاني لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فسي التوصل الى توافق في الآراء بشأن محتويات وثيقة ختامية تساؤلات جديّة حول مستقبل معاهدة عدم الانتشار بوصفها العنصر الأساسي في النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية • وإذا تعثر ذلك فسوف نجد نفسنا في وضع مقلقل جداً •

ومما يؤسف له أن أعمال بعض البلدان التي تعتبر نفسها في عداد أنصار عدم الانتشار المتحمسين تحول دون تحقيق رغبة شعوب القارة الأفريقية ، التي أعرب عنها من خلال العديد من قرارات منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في أن ترى قارتها خالية من الأسلحة النووية • ويبدو أن المصالح الذاتية الاقتصادية لهذه البلدان ، في جملة أمور ، قد طغت على المصالح البيئية والأمنية الحيوية لشعوب المنطقة وكذلك للمجتمع الدولي •

إن التعاون النووي الصامت ، ولكن المطرد ، بين النظام العنصرى في بريتوريا وبعض البلدان المصدرة للأسلحة النووية من الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يلقي بعض الشكوك على صدق تصريحاتها وجهودها الموجهة الى نزع السلاح النووي حقاً • ولدينا كل الأسباب التي جعلنا نعتقد أن هذا التعاون قد أعطى لجنوب أفريقيا التكنولوجيا النووية اللازمة لتمكينها من إنتاج أسلحة نووية في أى وقت تراه مناسباً • فاحتياز نظام بريتوريا للأسلحة النووية من شأنه أن يترتب عليه آثار سياسية وأمنية مدوية على الدول الأفريقية وأن يزيد من تقليل أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية •

ومن غير الواقعي أن نتظر من سائر البلدان الأفريقية أن تقف موقف المتفرج وهي تشاهد توالي أحداث المسرحية النووية في قارتها دون الاستجابة بشكل مناسب • فلنفكر سوية فيما نضمن عدم توالي أحداث هذه المسرحية ، إذ أنه سيكون من المتعذر ، إذا ومتى حدث ذلك ، التحكم في تسلسل ردود الفعل •

إن إعلان الجمعية العامة عقد الثمانينات عقده ثانياً لنزع السلاح وعقد انمائها ثالثاً للأمم المتحدة على السواء يتطلب استمرار لجنة نزع السلاح ، بمزيد من النشاط ، في المفاوضات بشأن تدابير لنزع السلاح بغية الانتهاء من البنود ذات الأولوية بانتهاء هذا العقد • كما يتطلب وضع ترتيبات محددة لنقل الموارد من الأغراض العسكرية الى الأغراض الاجتماعية والاقتصادية •

ونحن ندرك جميعاً أن القرار الذي أعلنت الجمعية العامة فيه عقد السبعينات عقداً لنزع السلاح إنما كان يتوخى قيام علاقة بين نزع السلاح والتنمية ، ويتوقع تحويل الموارد الموفرة الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما يعود بالنفع على المجتمع الدولي • كما شدد على الصلة بين نزع السلاح والتنمية في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، والتي نصت على ضرورة تكريس الموارد المفرج عنها نتيجة لتنفيذ تدابير نزع السلاح من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان وسد الفجوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية • ومما يؤسف له أن هذا الغرض لم يتحقق وذلك بسبب تحويل قدر كبير من الموارد البشرية والطبيعية الى صنع الأسلحة •

إن وفد بلادي يرحب بالمقررات السريعة التي تم التوصل اليها باعادة انشاء الأفرقة العاملة المخصصة الأربعة • ونحن نأمل أملاً كبيراً جداً في أن تصبح ولاية بعض هذه الأفرقة أكثر شمولاً لتمكين اللجنة من التصدي للقضايا الحقيقية في التداول بشأن اتفاقيات دولية • ونحن نتقدم بتنهائنا وتأييدنا لرؤساء الأفرقة العاملة المخصصة •

لقد نوقشت مسألة وقف تجارب الأسلحة النووية بوصفها تدبيراً ذا أهمية كبرى من تدابير نزع السلاح طوال ماينوف على عقدين من الزمن ، ومع ذلك لم يحرز تقدم كبير في ابطاء اجراء التجارب أو حتى في خفض عددها • ومنذ ابرام معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، تبذل جهود دولية متضافرة ، وخاصة من خلال الجمعية العامة والهيئات التفاوضية التي سبقت لجنة نزع السلاح ، من أجل التوصل الى حظر التجارب النووية حظراً شاملاً •

وقد ناشد كلا المؤتمرين الاستعراضيين الأول والثاني لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة أن تبادر الى تذليل الصعوبات التقنية والسياسية التي ينطوى عليها ذلك وأن تبذل كل ما في وسعها من جهود من أجل التوصل الى حظر شامل في وقت مبكر •

وقام فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، منذ انشائه في عام ١٩٧٦ ، بتقديم عدة تقارير الى هذه اللجنة ، أملا في أن تستطيع الاسهام في حل مسألة التحقق •

وقد دعت الجمعية العامة من خلال قراراتها العديدة ، جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الى الامتناع عن اجراء أى تجارب • ومما يدل على أن الجمعية العامة تنوط أولوية عليا بهذه المسألة ما جاء في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح وفي قرارها الأخير ٤٦/٣٥ الذي دعت فيه لجنة نزع السلاح الى بذل كل جهودها كيما يتاح تقديم مشروع معاهدة حظر شامل للتجارب النووية الى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح المقرر عقدها في عام ١٩٨٢ •

ومنذ البداية ، واجهت المباحثات بشأن هذه المسألة ثلاث مشاكل وجدت الدول الحائزة للأسلحة النووية ، فيما يبدو ، صعوبات في حلها حلاً مرضياً • وهذه المشاكل هي مسألة ما اذا كان ينبغي جعل اقرار حظر شامل للتجارب النووية مرتين باشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ومسألة مراقبة اجراء تفجيرات نووية لأغراض سلمية في اطار الحظر ، ومسألة وسائل التحقق الفعالة • ويفهم وفد بلادى أن المشكلتين الأوليين قد تم حلّهما وأن المسألة الرئيسية الوحيدة المتبقية هي مسألة التحقق •

و دون المزيد من الخوض في هذا الموضوع ، فاني أعتقد أنه ليس من غير المعقول الخلوص الى أن مسألة حظر التجارب النووية قد تم بحثها بحثاً مستفيضاً والى أن القيام بالمزيد من المداولات ذات الطابع العام لن يسيم ، بل لن يحسن ، العمل الذي تم بالفعل • وما نحتاجه في هذه المرحلة الحاسمة الى سمة هو الارادة السياسية للشرع في مفاوضات محددة بشأن الموضوع ، أملا في أن يتوفر لدينا مشروع معاهدة جاهز لأن يقدم للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح • ونحن نحث بشدة أعضاء هذه اللجنة على اظمار حسن نيتهم كيما يتيسر انشاء الفريقين العاملين المخصصين ليعنى أحدهما بحظر التجارب النووية وليعنى الآخر بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • وقد سبق لنا أن أعربنا عن تأييدنا لتشكيل هذين الفريقين العاملين المخصصين في كل البيانات السابقة التي ألقيناها في جلسات عامة لهذه اللجنة •

وأملنا كبير في أن يلقى الموقف الجماعي الذي اتخذته مجموعة الـ (٢١) من هذا الموضوع أذانا صاغية •

الرئيس (ترجمة عن الانكليزية) : أشكر السيد شيتيمي ، ممثل كينيا ، لبيانـه وأشكره أيضا للترحيب الودى الذى وجهه لي بوصفى رئيسا لهذه اللجنة •

السيد روجيك (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة عن الانكليزية) : الرفيق الرئيس ، فسي نيتي أن أعالج اليوم البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال وأن ألع أيضا الى البند ٦ من الجدول المذكور • أود فيما يتصل بالبندين ١ و ٢ أن أعرض مقترحات جديدة لمجموعة البلدان الاشتراكية وأرجو منكم تعميم الورقة بوصفها وثيقة رسمية للجنة نزع السلاح •

ولكن اسمحو لي قبل كل شيء أن أعبّر ، الرفيق الرئيس ، عن عميق ارتياحي الخالص لرؤيتكم ، وأنتم ممثل بلد اشتراكي مجاور ، رئيسا للجنة خلال شهر اذار /مارس • وأنا مقتنع تماما بأن رئاستكم ستتميز بتحقيق مزيد من النتائج النيامة لعملنا • وأود أن أؤكد لكم أيضا استعداد وفدى لتقديم كل المساعدة اللازمة فيما له علاقة باحتياجات عملنا المشترك •

وأقدم تهانئى أيضا الى سلفكم ، سفير فرنسا الموقر فرانسوا دى لاغورس • فقد نجحت لجنةنا خلال رئاسته لهما في التغلب على المصاعب التي عادة ما يتسم بنا ابتداء كل دورة ، وانعكست النتائج الايجابية لفترة رئاسته في عمل لجنةنا وهيئاتها الفرعية بصورة جلية •

واسمحو لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة وأقدم أحر تهانئى الى زميلنا الجديد من الأرجنتين السفير خيمينس دافيللا ، الذى سعد بعضنا بشرف العمل معه في الماضي • واني لواثق من أن لنا أن نتطلع بأمل الى استمرار هذا التعاون •

ان الجهد المبذول للتوصل الى هدف نزع سلاح عام كامل يعكس أحد المطامح الأساسية لسياسة الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية الخارجية • لقد أيدنا دائما فيما مضى جميع المبادرات والاقتراحات البناءة الموجهة نحو هذه الغاية كذلك ضمننا صوتنا الى جميع مبادرات السلم المشتركة التي تقدمت بنا البلدان الاشتراكية والتي نصت على تدابير لنزع السلاح جزئيا من شأن تحقيقها أن يمهد الطريق الى نزع سلاح عام كامل • وقد أولينا دائما أهمية أساسية فسي هذا الصدد الى مسألة نزع السلاح النووى من كافة نواحيها ، ودرنا جميع المقترحات ذات الصلة دراسة وافية ولم ندر مع البلدان الاشتراكية الأخرى ، أى جهد يرمي الى حل هذه المشكلة الرئيسية في نزع السلاح •

لذلك نذكر بشعور عميق بالارتياح أن مقترحات جديدة وبعيدة الأثر قد قدمت في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، بالاضافة الى المبادرات القائمة العديدة للبلدان الاشتراكية ، ومن بينها تلك التي قدمت في لجنة نزع السلاح • كما أن الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ورئيس اللجنة التنفيذية لمجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ليونيد بريجنيف شدد على " أن التدابير الجديدة التي نقترحها تشمل طائفة كبيرة من الموضوعات تسعى كلها الى تحقيق هدف واحد نطمح اليه كلها — أن نعمل كل ما يمكن عمله لنزول عن الشعوب خطر حرب نووية ، وأن نصون السلم العالمي • وهذا ، ان شئتم هو استمرار وتطوير عضويان لبرنامجنا السلمي فيما يتصل بأكثر مشاكل الساعة اشتعالا في الحياة الدولية هذه الأيام " •

اننا نعتبر المبادرات التي قدمها الرئيس بريجنيف دافعا قويا لتنشيط المفاوضات الحالية بشأن نزع السلاح •

وبالنظر الى أنه لم يكن بوسع لجنتنا حتى الآن أن تبدأ مفاوضات موضوعية بشأن البنسدين ١ و ٢ من جدول أعمالنا ، قامت مجموعة البلدان الاشتراكية بصياغة مقترحات جديدة في ورقة عمل عنوانها :

" اعتبارات مجموعة من البلدان الاشتراكية في لجنة نزع السلاح فيما يتصل بمفاوضات لجنة نزع السلاح بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وكذلك بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية حظرا كاملا عاما " .

وأستاذنكم في قراءة النص بكامله :

" تولي البلدان الاشتراكية أهمية كبيرة جدا لمسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وكذلك لمسألة حظر تجارب الأسلحة النووية حظرا كاملا عاما لا اعتقادها أن الأسلحة النووية تشكل أخطر تهديد لبقاء الانسانية .

" والجميع على علم بالمبادرات الكثيرة التي اتخذتها هذه البلدان على السدوام بغية حل المسألتين المذكورتين أعلاه حلا فعالا في لجنة نزع السلاح وفي الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية . فقد قدمت مجموعة من البلدان الاشتراكية الى لجنة نزع السلاح الوثيقتين CD/4 و CD/109 المشتملتين على برنامج تدابير محدد يحدد إلى حل مشكلة نزع السلاح النووي . وهذه الاقتراحات مازالت قائمة .

" ومجرى المداولات التي تدور في لجنة نزع السلاح شاهد على التأييد المتزايد لهذه المبادرات التي قدمتها البلدان الاشتراكية . إذ تعبر وفود عديدة في لجنة نزع السلاح عن قلقها الجدي من سباق التسلح النووي الذي لا يتوقف ومن استمرار عملية الوصول بالأسلحة النووية الى حد الكمال وتكديسها — كما تصدر نداءات لامثيل لها في وزنيتها وشمولها في اللجنة لكي تبدأ على الفور مفاوضات بشأن هذه المسائل ذات الأهمية الحيوية لمستقبل الانسانية . كما دعا قرار الجمعية العامة ١٥٢ / ٣٥ باء وجم وكذلك قرارها ١٤٥ / ٣٥ ألف وباء فيما يتعلق بحظر تجارب الأسلحة النووية حظرا كاملا عاما — أعضاء اللجنة الى مناقشة هذه القضايا بوصفها مسألة ذات أولوية .

" وفي رأى مجموعة من البلدان الاشتراكية أن من الاسهامات البناءة في مناقشة مسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي وكذلك مشكلة حظر تجارب الأسلحة النووية حظرا كاملا عاما انشاء فريقين عاملين ليعنيا بمسائل القضييتين في لجنة نزع السلاح . وقد وردت في الكلمات التي ألقاها ممثلو البلدان الاشتراكية اقتراحات بشأن اقامة هذين الفريقين . وقد صيغت هذه الاقتراحات في الوثيقة CD/141 التي قدمتها في الدورة الحالية وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية باسم مجموعة من البلدان الاشتراكية كما عبر ممثلو دول كثيرة أخرى عن أفكار مماثلة . وهذا هو بالضبط ماتطلبته من اللجنة القرارات المذكورة أعلاه للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

" وليس بمقدور اللجنة في الوقت الحالي ، لسوء الحظ ، حل مسألة انشاء الفريقين حلا ايجابيا ، وذلك بسبب المواقف غير البناءة التي تتفقها بعض الوفود . وفي ضوء ذلك وانظارا للمرونة والرغبة في بدء مفاوضات عملية بشأن جوهر المسائل السالفة الذكر في أقرب وقت ممكن ، تقترح مجموعة من البلدان الاشتراكية الممثلة في اللجنة مايلي :

١ — البدء فوراً في لجنة نزع السلاح ، وتوجيه من رئيس اللجنة ، في مشاورات غير رسمية تشارك فيها جميع الدول النووية بغية الإعداد لمفاوضات محددة بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ؛

٢ — البدء بدون تأخير في لجنة نزع السلاح ، وتوجيه من رئيس اللجنة في مشاورات غير رسمية تشارك فيها جميع الدول النووية بهدف الإعداد لمفاوضات لفحص مشكلة حظر تجارب الأسلحة النووية حظراً كاملاً بما بغية التوصل في أقرب وقت ممكن إلى عقد معاهدة بشأن هذه المسألة ؛

٣ — عقد جلسات غير رسمية للجنة بشأن القضايا الموضوعية لوقف سباق التسلح النووي ، ونزع السلاح النووي ، وحظر تجارب الأسلحة النووية حظراً كاملاً عاماً ، وذلك مرة كل أسبوع على الأقل ؛

" وان وفد مجموعة من البلدان الاشتراكية ، اذ يقدم هذه المقترحات للجنة نزع السلاح ، يعرب عن الأمل في أنها ستكون بمثابة أساس لمفاوضات بناءة بشأن مسائل نزع السلاح ذات الأولوية المذكورة أعلاه والمتمثلة في البندين ١ و ٢ من جدول أعمال الدورة الحالية للجنة نزع السلاح

واسمحوا لي • بالتعبير عن اعتقادنا الراسخ أن المقترحات التي عرضتها لتوى سوف تسهم في مساعينا المشتركة عند معالجة مشكلة نزع السلاح النووي • ونرجو من الرئيس توزيع الورقة التي قد مناها بوصفها وثيقة رسمية •

واسمحوا لي الآن بأن أقول كلمات قليلة عن البند ٦ • ان وفدي يولي مسألة وضع برنامج شامل لنزع السلاح أهمية كبيرة • اننا اليوم ولا يكاد يفصلنا الا عام واحد عن الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، نعتقد أن مفاوضاتنا بشأن البرنامج الشامل سوف تنتهي حتما إلى نتائج عملية ومفيدة •

فيما يتصل بنطاق البرنامج ، ينبغي في رأينا أن يكون من الاتساع بحيث يضم جميع الاتجاهات الرئيسية في المفاوضات • وينبغي أن يعكس ، في الوقت نفسه وعلى نحو وافي ، كافة القضايا الرئيسية التي يتعين حلها • أما فيما يتصل بمبادئ البرنامج ، فمن اللازم أن يكون المبدأ الأساسي هو مبدأ المساواة والأمن المتكافئ • وانا لنرى أن من الأهمية البالغة أن يوحد البرنامج جهود الدول الرامية إلى حل مشاكل نزع السلاح الأساسية في جو من التعاون البناء • وأنا أتكلم هنا عن نفس الانشغال الذي حدا بالوفد التشيكي في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أن يقترح وضع واعتماد الاعلان بشأن التعاون الدولي من أجل نزع السلاح •

لقد شارك الوفد التشيكي خلال مفاوضات العام الماضي مشاركة نشيطة في عمل الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح • وقد منا وفقا لذلك أربع ورقات عمل تعالج " الأهداف " ، "المبادئ" التوجيهية العامة " و " المبادئ " و " الأشكال والآلية " • ثم قدمنا ، باسم مجموعة من البلدان الاشتراكية الوثيقة CD/128 المعنونة " اقتراحات بشأن العناصر الرئيسية لبرنامج شامل لنزع السلاح " ، ومن رأى وفدي أن هذه الوثائق وورقات العمل ووجهات النظر التي عبرت عنها وفود أخرى كثيرة — تشكل أساساً متيناً للإعداد لوضع مشروع أولي للبرنامج •

وفي دورتنا الحالية ، بدأ الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، بالفعل مفاوضات موضوعية بتوجيه سعادة السفير غارثيا روبليس ممثل المكسيك وهو توجيه لاتعوزه الخبرة . وقد نوقشت بالفعل بعض المسائل الهامة . والفريق يقوم ، في المرحلة الحالية ، بالنظر في فصل " التدابير " من " الخطوط الرئيسية لبرنامج شامل لنزع السلاح " . وأنا لنرحب بالتفات الفريق الى هذه الناحية الهامة في هذه المرحلة الباكرة من أعماله . ان محتوى البرنامج المقبل سيكون له بلا شك تأثيره على الفروع الأخرى من " الخطوط الرئيسية " . وهو لذلك يستحق ، من وجهة نظرنا ، اهتمامنا الرئيسي وتفحصنا الدقيق الشامل . ولدينا تحت تصرفنا مجموعة من الوثائق القيمة التي تساعد كثيرا في عملنا المشترك . ان الوثيقة الختامية لدورة الاستثنائية الأولى ، وتوصيات هيئة نزع السلاح بشأن عناصر البرنامج الشامل لنزع السلاح ، وعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح ، قد اعتدت كلها بتوافق الآراء . ولذلك نعتقد أن هذه الوثائق تمثل أساسا صلبا وبناء لأعمالنا المقبلة التي تستهدف وضع واعتماد وثيقة مفيدة ومقبولة لمختلف الأطراف .

أما عن طبيعة البرنامج ، فلا نرى أنه ينبغي أن يأخذ شكل اتفاقية أو معاهدة دولية ، وإنما نرى أنه ينبغي للترامات من هذا النوع أن تتجسد في عملية لتنفيذ تدابير نزع السلاح جزئيا التي سوف يتضمنها البرنامج الشامل .

أما عن مراحل التنفيذ فإننا نعتقد أن هذه المراحل ستعتمد أساسا على التدابير التي سندرجها لها في البرنامج كما أننا لا نرى ، في الوقت نفسه ، أن من المستصوب محاولة تقسيم التدابير ذات الصلة الى مراحل حاسمة عامة وقصيرة بصورة غير واقعية . الا أنه يمكننا أن نوافق على الافتراض القائل بإمكانية الاتفاق على بعض مراحل التنفيذ الواقعية الارشادية .

هذه بعض أفكارنا فيما يتصل بوضع برنامج شامل لنزع السلاح في الوقت الحالي .

الرئيس : (ترجمة عن الانكليزية) أشكر سعادة السفير روجيك ممثل تشيكوسلوفاكيا على بيانه وعلى التهنئة التي وجهتها الي بمناسبة تسلمي الرئاسة . وسوف تترجم ورقة العمل التي قدمها الى جميع لغات العمل وتوزع بوصفها وثيقة رسمية في أقرب وقت ممكن .

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة عن الروسية) : يود الوفد السوفياتي اليوم أن يصف الخطوط العامة لموقفه من موضوع النظر في مسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي في إطار لجنة نزع السلاح . وقد سبق لنا أن أشرنا أكثر من مرة الى أن الاتحاد السوفياتي ، في تصديه لمشاكل نزع السلاح برمتها ، يفرده اهتماما خاصا للمشاكل المتصلة بنزع السلاح النووي ، وقد تكرر ذلك مرة أخرى في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي الذي اختتم أعماله منذ أيام قليلة .

ويدون الخوض في التاريخ الخابر ، ودون أن نخرج عن حدود أعمال لجنة نزع السلاح ، أود أن أشير الى أن الاتحاد السوفياتي ، مع بلدان اشتراكية أخرى يحبذ أن تتم هيئتنا التفاوضية المتعددة الأطراف ، دون ابطاء ، بالقضايا المتعلقة بكبح سباق التسلح النووي بوصف ذلك مسألة تتمتع بالأولوية العليا . ورغبة مني في تجنب أي سوء فهم ، أود أن أوضح أننا لانقترح مجرد مناقشة هذه القضايا وإنما نقترح أن نبحثها بحثا عمليا ، أي اجراء مفاوضات محددة تشارك فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وأيضا الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . واننا ان نفضل ذلك ندرك ونؤكد أن مشكلة نزع السلاح النووي مشكلة معقدة يتطلب حلها قدرا كبيرا من الوقت . ان الأوهام لاتساورنا بهذا الصدد ولا نريد لعثل هذه الأوهام أن تساور غيرنا .

لقد قدمت الى اللجنة ، عام ١٩٧٩ ، الوثيقة CD/4 التي نعرفها جميعا والتي تحمل عنوان " مفاوضات بشأن انهاء انتاج كافة أنواع الأسلحة النووية وخفض مخزوناتنا تدريجيا الى أن يتم تدويرها تدريجيا كاملا " . ان تلك الوثيقة ما تزال تحتفظ بكل قوتها بطبيعة الحال ، كما أننا لم نفقد شيئا من درجة الحاحها . وقد أشار مقدموها - وهم الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى - الى أن التقدم نحو الهدف النهائي - وهو تدوير كافة مخزونات الأسلحة النووية تدريجيا كاملا - يمكن أن يجرى على مراحل وعلى أساس مقبول ومتفق عليه بين مختلف الأطراف . وكان المتوخى في هذا الصدد أن يظل التوازن الحالي في ميدان القوة النووية دون تغيير خلال كافة المراحل ، مع اجراء تخفيضات مستمرة في مستويات القوة النووية . ان المقترح الوارد في الوثيقة CD/4 بالمضي في تنفيذ التدابير في ميدان نزع السلاح على نحو مواز لاعتماد ضمانات سياسية وقانونية دولية تعزز أمن كافة الدول دون استثناء هو أيضا ذو مغزى أساسي .

لقد قام الوفد السوفياتي ، في بعض جلسات اللجنة في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ بشرح وتوضيح موقفه بشأن موضوع الوثيقة CD/4 وتوفر تلك الوثيقة أيضا الاجابة على مسألة المواد الانشطارية التي أثارها بعض الوفود . اننا نرى أنه لا ينبغي النظر في مسألة انتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية بمحض عن مشاكل نزع السلاح النووي برمتها بل بصورة مقترنة معها ، ولا سيما مشكلة التخفيض التدريجي للمخزونات المتراكمة من الأسلحة النووية ومركبات اطلاقها . وسمحوا لي أن أذكركم أن وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية قد قدم هو أيضا الوثيقة CD/109 التي تطور هذه الفكرة المحورية .

لقد بينا أيضا موقفنا من مختلف المواضيع ، بما في ذلك مشاكل نزع السلاح النووي ، في الوثيقة CD/141 ، التي قدمت الى اللجنة في دورتها الحالية . وتشدد الوثيقة على الضرورة الملحة لانشاء فريق عامل ملائم بأسرع ما يمكن . اننا على اقتناع تام بأن أنشطة مثل هذا الفريق بمشاركة كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية وكذلك البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ستسجل حتما البدء بسرعة في مفاوضات - وأقول مفاوضات واسمحوا لي أن أشدد على ذلك مرة أخرى - بشأن انهيار انتاج كافة أنواع الأسلحة النووية وخفض مخزوناتنا تدريجيا الى أن يتم تدويرها تدريجيا كاملا .

وقد استمع الوفد السوفياتي بانتباه واهتمام كبيرين الى البيانات التي ألقاها ممثلو مختلف البلدان بشأن البندين الأول والثاني من جدول أعمالنا . ويبدو لنا أن هذه البيانات تشترك كلنا ، مع استثناءات نادرة ، في الرغبة الصريحة على نحو مطلق الوضوح لاثبوه شائبة من الغموض في البدء أخيرا في مفاوضات ، في تفحص عملي للجوانب الأساسية لنزع السلاح في اطار لجنتنا .

ان الأسس والبواعث التي يقوم عليها هذا الاقتراح قد شرحها شرحا مقنعا شاملا ممثلو البلدان الاشتراكية والنامية وبعض الدول الغربية أيضا . ومن ثم ، يبدو لنا أن لا حاجة الى الاستشهاد بحجج جديدة - وان يكن في امكان المرء ، لورغب في ذلك . ان يقدم الكثير - في تحبذ انشاء فريق عامل مناسب . وأود أن أشير . في ذلك الصدد ، الى البيان الذي ألقاه الممثل الكوبي في ٣ آذار/ مارس ، والذي استعرض فيه عددا كبيرا من الوثائق الرسمية للجنة نزع السلاح المتعلقة بهذا الموضوع . ومن بيننا أشار على نحو خاص الى الوثيقة CD/116 التي ذكرها ممثلو " مجموعة الـ ٢١ " . كما نود أن نؤيد ، في هذا الصدد ، البيان الذي ألقاه الممثل اليونانوسلافي في ٣ آذار/ مارس مقترحا فيه أن تشكل الوثيقتان CD/116 و CD/4 وبعض الوثائق الأخرى أيضا أساسا تقوم عليه أنشطة الفريق العامل المعني بنزع السلاح النووي .

الا أننا نجد أنفسنا مضطربين ، مع شديد الأسف ، الى أن نلاحظ عدم وجود اجماع أو توافق في الآراء في اللجنة بشأن مسألة استخدام اللجنة من أجل اجراء مفاوضات بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وبالتالي بشأن انشاء فريق عامل مخصص . وقد تعرض البيانان اللذان ألقاهما وفدا المملكة المتحدة والولايات المتحدة بشأن هذا الموضوع الى ما نعتبره نقدا منصفا .

ويود الوفد السوفياتي أيضا أن يعيد تلك الوفود التي لا توافق البتة على التأكيدات على أن الوقت لم يحن بعد لاجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ، وأن الظروف لم تنضج بعد لاجاء ذلك أن سباق التسلح النووي نفسه - تراكم الأسلحة النووية نفسه ، كما بين على نحو مقتنع في البيانات التي ألقتها وفود عديدة ومن بينها البيان الذي ألقاه السفير النيجيري اليوم - محفوف بأفـسـدح الأخطار على الانسانية ، ناهيك عن احتمال استخدامها المظلم . وفي رأينا ، وهو رأى يشاركنا فيه كثير من أعضاء اللجنة كما نرى ، أنه ليس من المبكر جدا على الاطلاق كبح سباق التسلح ، وسباق التسلح النووي أولا وقبل كل شيء . بل على العكس يتعين فعل ذلك بأسرع ما يمكن . قبل أن تضيع تماما امكانية ممارسة الرقابة ، وبالتالي ، الحد من الأسلحة المتفق عليه .

وقد قال ممثلون عد يدون من " مجموعة ال (٢١) " ، عندما لم يتوفر توافق في الآراء بشأن انشاء فريق عامل معني بنزع السلاح النووي ، أنهم يحذون ترك الباب مفتوحا أمام امكانية مناقشة قضايا نزع السلاح النووي من خلال عقد جلسات أو مشاورات غير رسمية . ونحن نود ، دون أن نعارض ذلك طبعا ، أن نؤكد مرة أخرى أن المقصد الالزامي والاساسي لعمل من هذا النوع الذي نقوم به بتوجيه رئيس اللجنة ينبغي أن يمتد الطريق من أجل اجراء مفاوضات بشأن جوهر هذه المشكلة . والا فان هذا العمل سيكون ، اذا اعتد لنا في الوصف ، مضيعة للوقت ، وقد يجب ليصبح نقاشا أكاد يميا عقيما .

وقد ورد في البيان الذي ألقاه زميلي الجندى الموقر ، والذي أيده وفود أخرى ، اقتراح بأن يكون أساس المناقشة في الجلسات غير الرسمية تقرير فريق من الخبراء معني باجراء دراسة شاملة بشأن الأسلحة النووية . وأسـمـحوا لي أن أذكر أنه قد أشير الى الفصلين الخامس والسادس والسـي الخاتمة . ان لدينا بعض التحفظات بشأن هذه الوثيقة ككل ، غير أننا لانعارض في مناقشة عدد من المواضيع المتصلة بمسائل نزع السلاح النووي . بيد أنه لا يبدو من المستحسن أن نقتصر على النظر في هذه الوثيقة بعفرد ها . فوفود مختلف البلدان يحق لجا الاستفادة من كافة المصادر والدراسات الممكنة المتصلة بهذا الموضوع - وهذا هو ما سيحدث بالفعل على ما أعتقد .

وقد اقترح ممثل البرازيل ، وأيده في ذلك ممثل فنزويلا ، أن تقوم الأمانة باعداد قائمة بالمقترحات بشأن نزع السلاح النووي . وفي حين أننا نعتزف بفائدة هذه الفكرة ، فان علينا أن نشير فقط الى أنه قد يكون من المفيد ، حرصا على توفير الوقت والأموال ، التفتيش في محفوظات الأمم المتحدة عن وثيقة من هذا النوع والاكتفاء بادخال الاضافات اللازمة عليها . ولقد تم اعداد شيء شبيه بذلك قبل الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

لقد قدم ممثل تشيكوسلوفاكيا ، الذي تكلم قبلي توا ، ورقة لتتظر فيها اللجنة عنوانها " اعتبارات مجموعة البلدان الاشتراكية في لجنة نزع السلاح فيما يتصل بمفاوضات لجنة نزع السلاح بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وكذلك بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية

حظرا كاملا عاما " • واني ، اذ أؤيد البيان الذي ألقاه سفير تشيكوسلوفاكيا ، أود أن أؤكد أن هذه الوثيقة تعكس أيضا موقف الوفد السوفياتي بشأن المسائل ذات العلاقة في ضوء الوضع الذي نشأ في اللجنة •

ونأمل أن تكون الآراء التي بيننا الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى في تلك الوثيقة مفيدة لعملنا المشترك وأن تدرسيها الوفود الأخرى بما تستحقه من الاهتمام •

السيد فرونتشي (يوغوسلافيا) (ترجمة عن الانكليزية) : لقد بحثنا الوضع الذي نشأ في اللجنة بصدد اقامة فريقين عاملين معنيين بحظر التجارب الشامل ونزع السلاح النووي ، وفيما يتعلق ببدء مفاوضات في إطار اللجنة بشأن مجموعة مسائل نزع السلاح النووي • ونعتقد أن انشاء الفريقين العاملين المناظرين هو أكثر الطرق فعالية لبدء المفاوضات بأسرع ما يمكن • ونظرا لأن اللجنة لم تتمكن حتى الآن من الوصول الى توافق في الآراء بهذا الشأن نتيجة رفض بضعة بلدان فاننا نعتقد أن من الضروري مواصلة الاجتماعات غير الرسمية لدراسة الاقتراحات بانشاء فريقين عاملين مخصصين ليعنيا بالبندين ١ و ٢ من جدول أعمال اللجنة ، وكذلك لدراسة انشاء هيئات فرعية أخرى •

ونرى أنه لاغنى عن أن نبدأ بأسرع ما يمكن اجراء مناقشة في الاجتماعات غير الرسمية للجنة بشأن تقرير الأمين العام الذي يحوى الدراسة الشاملة عن الأسلحة النووية ، والذي قدم في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة وخاصة الفصلين الخامس والسادس والاستنتاجات •

كما نعتقد أنه من المفيد ، لكي يكون النظر في المشاكل المتضمنة في بند جدول الأعمال المعنون وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي فعالا بقدر الامكان • أن تعد أمانة اللجنة بأسرع ما يمكن المواد التي جمعت فيما يتعلق باقتراحات نزع السلاح النووي التي قدمت للجنة من ١٩٧٩ حتى الوقت الحالي ، وكذلك كل الاقتراحات الأخرى بهذا الشأن (بما فيها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة) • وفي رأينا أن هذه الميثة ينبغي أن تجرى على مرحلتين ، الا أن المواد المتعلقة بالاقتراحات التي قدمت الى اللجنة من ١٩٧٩ حتى الآن ينبغي أن تقدم بأسرع ما يمكن •

ونحن نرى أن مجموعة المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي ، باعتبارها من أهم قضايا نزع السلاح ، ينبغي أن تكون موضع دراسة في اللجنة على الدوام ، ولهذا نقترح أن تشرع اللجنة بأسرع ما يمكن في النظر في الترتيبات والحلول المحددة لنزع السلاح النووي والمفاوضات بشأنها •

الرئيس : (ترجمة عن الانكليزية) : حضرات المندوبين الموقرين ، وفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة في جلستها العامة ال ١٠٤ طلب السفير دي لاغليسيا ممثل اسبانيا الكلمة ، وبذلك يصبح أول ممثل لدولة غير عضو في اللجنة يتحدث في جلسة عامة للجنة خلال هذه الدورة • وأرحب به بحرارة ، ولتفضل يا سعادة السفير بالحدث •

السيد دي لاغليسيا (اسبانيا) (ترجمة عن الاسبانية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أعبر عن امتناني لكلماتكم الرقيقة وسروري برؤيتكم تتولون منصب رئاسة هذه اللجنة ، وكذلك عن تفديري للفرصة التي أتحتموها لي لكي أتحدث في هذه الجلسة العامة • وتلك هي المرة الثالثة التي أتشرف فيها بمخاطبة هذه اللجنة ، لأن اسبانيا تعلق أكبر أهمية على عملها • ورغم أننا قد اهتمنا بشكل خاص حتى الآن في هذا المحفل بالأسلحة الكيميائية فان كل جوانب أنشطتها تستحق اهتمامنا •

ونود في المقام الأول أن نوضح أننا نشارك في الايمان بأن نزع السلاح النووي ينبغي أن يكون الشاغل الأول للمجتمع الدولي ، لأن هذه الأسلحة هي " سيف ديموقليس " المعلق فوق رؤوس البشر جميعا في هذه الفترة من التاريخ . ومن المهم بشكل أساسي أن نكبح انتشار الأسلحة النووية سواء أفقيا أو بنمو ترسانات مثل هذه الأسلحة التي تحتفظ بها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية .

وانطلاقا من هذا التفكير تابعنا باهتمام كبير المفاوضات الثلاثية الموجهة الى اعداد اتفاقية لحظر كل التفجيرات النووية . ونعتقد أن التحقق هو أعقد مشكلة في هذا الخصوص ، ومن هنا نأمل أن يكون لعمل فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية آثار مؤاتية على عمل اللجنة في هذا الموضوع ، وأن يسهل بلوغ نتائج ايجابية .

كما نهتم بمسألة الأسلحة الاشعاعية ، ولهذا السبب نرحب باعادة انشاء الفريق العامل المخصص الذي سيبحث كل الجوانب المتعلقة بمثل هذه الأسلحة ، ويعد اقتراحات من شأنها تسجيل وضع مشروع معاهدة تستهدف وقف استحداثها . وفي رأينا أن من الضروري فيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل أن نتجنب صياغة نصوص أعم مما يجب ، وأن من الضروري كذلك تحديد نطاق تطبيقها . ونرى في هذا الصدد أن نتيجة أعمال المؤتمر الذي عقد في الخريف الماضي بشأن موضوع الأسلحة التي تعتبر مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر تشكل مثالا ينبغي وضعه في الاعتبار لأنه اذا أمكن تقسيم المواضيع وصياغة بروتوكولات محددة فقد يمكن احراز تقدم جزئي يسهل حل المشاكل الناشئة عن مثل هذه الأسلحة .

وأما عن المفاوضات من أجل اعداد برنامج شامل لنزع السلاح فنود أن نذكر أن هذا البرنامج سيقدّم الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والتي ستعقد في ربيع عام ١٩٨٢ . ومن هنا فإن الوقت ضيق جدا وسيكون من الضروري الاسراع بالعمل اذا ما أريد بلوغ الغاية التي وضعتها هذه اللجنة لنفسها .

وأود كذلك أن أشير بايجاز الى مسألة الضمانات الفعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية . وحتى الآن لم يحرز سوى تقدم ضئيل في هذا الميدان . وقد خلص الفريق العامل المخصص لهذا الموضوع الى أن من غير الممكن التوصل الى نجاح مشترك . ونأمل أن يمكن حل هذه المسألة في الدورة الحالية لكي يتسنى للتقرير القادم الى الجمعية العامة أن يتضمن بعض النتائج التي تثير الأمل في أن يوضع في المستقبل غير البعيد جدا مشروع ترتيبات يساعد في تخفيف التجديد النووي الذي يزرع ثقيلًا على صدد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

ونود مرة اخرى أن نعبر عن اعتقادنا أن من الضروري أن تسود المعايير العملية ، وأنه اذا اتضح أن من غير الممكن وضع معاهدات على مستوى دولي عال فينبغي أن تعدد صكوك بالشكل الذي يعتبر صالحا للبقاء لأن هذا من شأنه تمكيننا من احراز تقدم نحو بدء نفاذ الضمانات الفعالة التي نود جميعا أن نراها تنفذ .

وبالإضافة الى ما قلته لتوى أود أن أشير باستفاضة أكبر في بياني هذا الى جانب خاص من جوانب مشكلة الأسلحة الكيميائية لانها ، كما قلت بالفعل ، تمثل جانب عمل اللجنة الذي نوليها اهتماما خاصا . وهذا الجانب هو مسألة التحقق في اطار منظومة من التدابير لحظر استحداث مثل هذه الأسلحة ونتاجها وتخزينها . والواقع أنني تحدثت عن هذه المسألة في بياني أمام هذه اللجنة في اول تموز / يوليه ١٩٨٠ .

وفضلا عن ذلك فقد اشتركنا في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة في تقديم القرار ١٤٤/٣٥ جيم الذي طلب من الأمين العام بصدور البند ٣٤ من جدول الأعمال، اجراء تحقيق نزيه للتثبت من مدى صحة التقارير الواردة عن الأنشطة التي يحظرها البروتوكول العام الموقع في جنيف في عام ١٩٦٥ ، والذي يتناول استعمال الغازات الخانقة والسامة وما شابهها في الحرب ووسائل الحرب البكتريولوجية . وفي اعتقادنا أن كل التدابير التي قد تساعد في زيادة الالتزام بالوثائق الدولية لنزع السلاح والمسائل المرتبطة به تستحق كل اهتمامنا .

وأود أن أذكر اليوم نقطة أشار إليها تقرير الفريق العامل المخصص الذي كلف بمهمة تحديد المسائل التي تتناولها المفاوضات بشأن اتفاقية لحظر انتاج الأسلحة الكيميائية وهو الفريق الذي ترأسه بكفاءة كبيرة جدا سعادة السفير أوكاوا . وأعني بهذه النقطة مسألة تدابير بناء الثقة وخاصة تلك التي يمكن أن تقر قبل بدء نفاذ معاهدة في هذا الشأن . والواقع أنه اذا أمكن أن نضع أمام المجتمع الدولي مجموعة من القواعد الطوعية بهذا المعنى فان من الواضح أن جوا مؤتيا جدا سيتوفر لقبول الجانب الأكبر من المجتمع الدولي لاتفاقية يمكن أن تطرح عليه فيما بعد .

وحيث كانت الجمعية العامة تضع الوثيقة الختامية لدورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح أكد وفدنا أهمية التدابير المتخذة من جانب واحد في مجال الحد من سباق التسلح . ومن هنا فإننا نرى أن أي تدابير لبناء الثقة قد تتخذ فيما يتعلق بفرض قيود على استحداث الأسلحة الكيميائية سيكون لينا أثرا إيجابيا للغاية ، وستمجد الطريق للتفاوض على المعاهدة الخاصة بذلك . وقد قيل أن هدف هذه التدابير هو كبح دوافع المنافسة التي يثيرها الجهل بمدى الأخطار الممكنة ، والواقع أن السباق الذي نشهده للأسف في الوقت الحالي في قطاع الأسلحة الكيميائية هو، الى حد كبير ، ثمرة عدم الثقة العميق القائم حول امكانية هجوم جانب على الآخر يمثل هذه الأسلحة . وفي رأينا أن كل هذه الحقائق تجعل من الضروري لنا أن نبذل هذا الجهد ، ومن المهم لكيما نفعل ذلك أن نقر تدابير لبناء الثقة . ولما كنا لانستطيع توقع بدء نفاذ معاهدة تضم مثل هذه التدابير خلال فترة زمنية قصيرة فانه يبدو مفيدا لنا أن نقترح بعض التدابير التي يمكن للسدول أن تتبعها طواعية . ونود أن نذكر مرة أخرى في هذا الصدد اقتراحات المملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية التي يمكن ، وان كانت تشير بشكل خاص الى مشاكل التحقق ، أن تعتبر الى حد ما تدابير طوعية لبناء الثقة .

ان العلاقة الوثيقة بين الأسلحة الكيميائية والصناعة التي تنتج كل مجموعة المنتجات السمي تحتاجها البشرية في هذا القطاع الانتاجي تجعل من الضروري أن نأخذ مصالح الصناعة في حسابنا عند دراسة هذه المسألة وأن نسعى الى الحصول على تعاونها المباشر .

وتدرج مذكرة الرئيس المرفقة بتقرير الفريق العامل المخصص ضمن تدابير ما قبل الاتفاقية الاعلان عن المخزونات ومرافق الانتاج ، وامكانية توجيه دعوات لزيارة مرافق الأسلحة الكيميائية .

ولاشك أنه لو تبنت البلدان القادرة على ذلك تدابير من هذا النوع فسيكون هذا مفيدا للغاية لأن المعرفة الدقيقة جدا بالقدرة الهجومية لهذا النوع من أسلحة التدمير الشامل ستقلل الاهتمام بها في البلدان التي قد تريد - اذا افتقرت الى هذه المعرفة - ألا تشغل مكانا أدنى فيما يتعلق بهذه الأسلحة .

غير أننا نعتقد أن هذه الاعلانات والزيارات ينبغي ألا تقتصر على القطاع العسكري البحت بل أن تشمل كذلك المرافق المدنية نظرا للعلاقة الوثيقة التي قد تكون بينها وبين الانتاج لأغراض حربية •

ومن هنا فإننا نعتقد أن من المستحسن جدا أن نشجع تبادل المعلومات التي من شأنها أن توفر دون المساس بحق المصانع في المحافظة على أسرارها الصناعية ، معلومات أكثر عن قدرتها على انتاج الأسلحة الكيميائية • ونقترح لهذا الغرض تنظيم مؤتمرات دولية تشترك فيها المؤسسات في القطاع الكيميائي حتى تستطيع ، بقدر استعدادها وقدرتها ، تبادل المعلومات حول مختلف جوانب استحداث الأسلحة الكيميائية من كل الفئات ونتاجها وتدميرها وتحويلها •

وربما كانت ردود فعل مختلف المشتركين في " ندوات " من هذا القبيل مختلفة جدا حسب متطلبات أمن بلدانهم أو حسب مصالحهم الاقتصادية ، غير أننا نرى أنه كلما زادت معلومات المجتمع الدولي عن هذه الفئة من الأسلحة كلما قلت فرص انتشار صناعتها لأن طبيعتها التكتيكية البحتة لا تعطيتها سوى قيمة محدودة كأداة للردع ، ولأن المصاعب المتضمنة في استخدامها تجعلها عسكريا أقل فائدة من الأسلحة التقليدية الأخرى ، وهذا هو السبب في قلة استخدامها نسبيا منذ الحرب العالمية الأولى •

وثمة جانب آخر من تدابير بناء الثقة أود أن أعلق عليه هو الاحتياطات التي تتخذها البلدان لحماية نفسها من الهجمات المحتملة بالأسلحة الكيميائية • وهنا أيضا نعتقد أنه قد يكون مفيدا أن تعقد اجتماعات دولية لتبادل المعلومات عن الحماية من الغازات الخانقة والسامة سواء فيما يتعلق بالقوات المسلحة أو بحماية السكان المدنيين • ومن الواضح أن كل ما يفضي إلى تقليل فعالية الأسلحة الكيميائية سيساعد في تقليل الاهتمام بحياسة هذا النوع من الأسلحة •

وأود كذلك أن أوضح الأهمية الكبيرة جدا للتقرير المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي المؤرخ في ٧ تموز / يوليه ١٩٨٠ عن التقدم المحرز في المفاوضات الثنائية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ، والذي عمم على اللجنة في الوثيقة CD/112 • ويكرر التقرير الاعراب عن استحسان اقامة لجنة استشارية لممارسة الوظائف المتعلقة بالتحقق من الالتزام باتفاقية مقلبة •

ونظرا لما تم الاتفاق عليه في القرار ١٤٤/٣٥ جيم الذي أشرت إليه من قبل بيدولنا أن من المستحسن أن تقبل الدول الأعضاء طواعية صلاحية الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بأجراء استقصاءات لاستيضاح مواقف الشك الناشئة عن عما قد يرد من تقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية وحتى عن وجود مخزونات منها أو عن انتاجها • ونعتقد أن كل ما قد يساعد في زيادة معلومات الدول عن القدرة الهجومية لأعضاء المجتمع الدولي الآخرين ، فيما يتعلق بهذه الفئة من الأسلحة ، ستكون له آثار مؤاتية على قبول المجتمع الدولي لاتفاقية للحظر الشامل لكل ما يرتبط بهذه الأسلحة •

وتدابير بناء الثقة جديدة نسبيا في ميدان نزع السلاح والحد من الأسلحة ، رغم أنها تسبق وثيقة هلسنكي الختامية ، إذ يمكن أن يقال أن التسويات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ونصت على نزع سلاح منسقة الرايين كانت تتسم بمثل هذا الطابع • إلا أن زيادة شعبيتها قد بسدت بالتحديد في هلسنكي ورغم أنها لم تتطور بالدرجة التي يمكن تمنيتها فإننا نعتقد أن مستقبلها واعد • ولذلك الغرض فإننا نحث على إجراء دراسة لتطبيقها في مجال الأسلحة الكيميائية حيث نعتقد أنها ستكون مناسبة تماما بحكم المميزات الخاصة لأسلحة التدمير الشامل هذه •

ونحن نؤمن بقيمة الطابع الطوعي لتدابير بناء الثقة التي يمكن أن تسبق اقرار اتفاقية في هذا الشأن ، لأن الطبيعة غير المتماثلة بالضرورة لمثل هذه الاجراءات تعني قرارات من جانب واحد لا تسمح بالمعاملة بالمثل تماما ، وان كان من المنطقي أن اقرار بلد ما لينا يمكن أن يثير ردود فعل مماثلة من جانب البلدان الأخرى •

وبالمثل فاننا نعتقد أن هذا النهج سيحد من خطر التصعيد ، وهو المشكلة الكبرى التي تؤثر دائما على كل ماله صلة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح • ويتعين علينا أيضا • أن نذكر أن المشاكل المتعلقة بالأسلحة الكيميائية مختلفة كثيرا عن تلك المتعلقة بالأسلحة التقليدية الأخرى ، ومن ثم فان خصائص تدابير بناء الثقة الممكنة في هذا القطاع لا بد أن تختلف بالضرورة عن تلك الخاصة بالجوانب الأخرى لطاقة الدول الحربية •

وأخيرا أود أن أبلغ لجنة نزع السلاح برغبة حكومتي في المشاركة لا في الجلسات العامة للجنة فقط بل كذلك في التبيئات الأخرى التي تتفاوض على قضايا واردة في جدول أعمالها ، بما يتفق بالطبع مع الامكانيات التي تتيحها أنظمتها الداخلية للبلدان غير الأعضاء •

الرئيس : (ترجمة عن الانكليزية) : أشكر سعادة السفير دى لاغليسيا على كلمته • وسنحيط علما بمقترحاته ونبحثها وفقا للنظام الداخلي •

السيد ساران (الهند) (ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحولي أولا وقبل كل شيء أن أتقدم اليكم بتهنئة وفدى الحارة وأطيب تمنياته لتوليكم رئاسة لجنة نزع السلاح في شهر آذار / مارس ، وابدئ لكم استعداد وفدى للتعاون التام في النهوض بمسؤولياتكم الكبيرة • ويود وفدى أيضا أن يعرب عن عميق اعجابه لسعادة السفير الفرنسي دى لاغورس الذي وجه أعمال اللجنة باقتدار في شهر شباط / فبراير • ولولا مساهمته القيمة لما تمكنت لجنتنا من التطرق الى الأعمال الموضوعية في مرحلة مبكرة كهذه من دورتنا الربيعية •

السيد الرئيس ، لقد أخذت الكلمة كيما أشرك وفدى تماما في التوصية التي قدمتها سفير يوغوسلافيا الموقر • ونحن مازلنا على قناعة بأن فريق عامل مخصص يوفر أفضل آلية لاجراء مفاوضات موضوعية بشأن نزع السلاح النووي • بيد أننا نرى أنه يجب ، الى أن تغير الدول التي تعارض هذه التوصية موقفها ، أن نتطرق الى بحث موضوعي لقضايا محددة في جلسات غير رسمية للجنة نزع السلاح •

السيد الرئيس ، أود أيضا أن أتناول بصورة موجزة التعليقات التي أبدأها سفير الاتحاد السوفياتي الموقر بشأن اقتراح وفدنا بأن نبدأ في مناقشات موضوعية عن طريق التركيز على بعض القضايا التي أثيرت في الدراسة الشاملة بشأن الأسلحة النووية ، التي أعدتها فريق من الخبراء • ويتقدم هذه التوصية فاننا لانعني أنه ينبغي بصورة ما أن يقتصر بحثنا على نطاق الدراسة • وإذا كنا قد أشرنا بصورة محددة الى الفصلين 5 و 6 من الدراسة والاستنتاجات الواردة فيها ، فان ذلك يستند في ضمان أن يكون لمناقشتنا الموضوعية مركز اهتمام محدد وهيكل محدد ، والا فان ما سنجره لن يكون سوى مناقشة مكررة عامة • وقد ايدنا اقتراحات وفدى البرازيل وفنزويلا ، ويمكن أن تشمل الوثائق التي تم توفيرها للجنة أساس مناقشاتنا في المستقبل • ونفي عن القول أنه يجوز لأي وفد اثاره ما يراه ذا قيمة من قضايا بالنسبة للمناقشة •

السيد الحلف (باكستان) (ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس : لقد طلبت الكلمة في المقام الأول كيما أقدم لكم تهنئتنا لتوليكم رئاسة اللجنة • واننا على ثقة من أن اللجنة ستستفيد من

توجيهكم القدير لأعمالنا بالقدر الذي استفادت به خلال رئاسة سلفكم الموقر سفير فرنسا السدي
نقدم له شكرنا وتزامينا .

ان وفدي يتفق مع سفير يوغوسلافيا الموقر على أنه ينبغي علينا مواصلة العمل بخية انشاء
الفريقين العاملين المخصصين للبندين ١ و ٢ من جدول أعمالنا . ونرى أيضا أنه قد يكون من المفيد
البدء باجراء دراسة للفصلين ٥ و ٦ من تقرير الأمين العام ، ولكن هناك وثائق ومجموعات وثائق
أخرى كثيرة يمكن أن تكون على نفس القدر من الفائدة . ويتفق وفدي مع سفير الاتحاد السوفياتي الموقر
فيما قاله من أنه ينبغي على حد تعبيره ألا نسجن نفسنا في نطاق وثيقة وحيدة ، ويسعدني أن
مثل الجند الموقر قد أعرب أيضا عن موافقته على هذا . وهناك وثائق أخرى أشار إليها السفير
السوفياتي الموقر منها ، على سبيل المثال ، ورقة عمل مجموعة ال ٢١ ، الواردة في الوثيقة
CD/116 ، التي تشتمل على اقتراحات هامة تستحق أن نجدد النظر فيها . وينبغي أيضا أن
تناول التحضير للمفاوضات بشأن المسألة الموضوعية المتعلقة بانشاء الفريقين العاملين المخصصين
للبندين ١ و ٢ من جدول الأعمال . وقد يكون من المفيد أن نعرب عن آرائنا بشأن المهام المحددة
لهذين الفريقين العاملين المقترحين . ومن شأن هذا ، في اعتقادنا ، أن يحقق تقدما في الأعمال
المناطة بهذه اللجنة ، ولا سيما بالنظر الى ضيق الوقت المتاح لنا . اذ يتعين علينا أن نقدم
تقريراً عن التقدم المحرز في مفاوضاتنا الى الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

السيد سي . دي كيروز دوراته (البرازيل) (ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ،
ان وفدي يرغب في أن يسجل ويؤيد الاقتراحات المقدمة من ممثل يوغوسلافيا الموقر . ونعتقد أن الوقت
مناسب تماما لأن تتخذ هذه اللجنة مقررات تمكننا من تنظيم مفاوضات موضوعية محددة بشأن وقف
سباق الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي . ونرى أنه ينبغي البدء فوراً في مناقشة القضايا
الموضوعية في جلسات غير رسمية للجنة وينبغي أن تركز على الفصلين ٥ و ٦ من التقرير الشامل
للأمين العام بشأن الأسلحة النووية وعلى الاستنتاجات الواردة فيه ، وكذلك على الاقتراحات التي
قدمت منذ بدء لجنة نزع السلاح ، والتي يتعين أن تقوم الأمانة بتجميعها ، وعلى غيرها من المعلومات
ذات الصلة المقدمة في الأمم المتحدة والتي يمكن اضافتها الى مجموعة الوثائق في مرحلة ثانية .
وندرک أنه قد تكون هناك طرق معقولة أخرى لتوفير المعلومات الموضوعية للجلسات غير الرسمية ،
ولكن النقطة الهامة في رأي وفدي هي أن تتمكن اللجنة من اقامة حوار ذي مغزى يستهدف انشاء
فريق عامل بشأن البند ٢ ، حسبما اقترحت مجموعة ال ٢١ .

الرئيس : (ترجمة عن الانكليزية) ، حضرات المندوبين الموقرين ، كنت أعترم
اقتراح عقد جلسة غير رسمية قصيرة لمناقشة بعض المسائل . ومن المؤسف أن وقتنا قد نفذ ، ومن ثم
فسأضطر الى تناول هذه المسائل في جلستنا غير الرسمية المقبلة يوم الاثنين ، كيما نتمكن من بحث
هذه المسائل بصورة رسمية في جلستنا العامة القادمة .

وستعقد الجلسة العامة القادمة للجنة نزع السلاح ، يوم الثلاثاء ١٠ آذار / مارس ١٩٨١ ،
الساعة ١٠/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠